الفصل الرابع

الأوقاف في القدس

آمال الخزامي

غني عن القول أن القدس من أهم المدن المقدسة، حيث تتمتع بمكانة عظيمة لدى العرب، مسيحيين ومسلمين، منذ عشرات القرون، فهي مهد المسيح (عليه السلام)، وأولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين، كما أن مدينة القدس شهدت عددًا من الوقائع، والمعارك المهمة، التي تركت بصماتها على مجرى التاريخ، مما زاد من أهمية المدينة، بشكلٍ عام، وأهمية أوقاف القدس بشكلٍ خاص. ويؤكد على ذلك مفتي القدس، سماحة الشيخ عكرمة صبري، قائلًا: «البلدة القديمة في مدينة القدس، وأكنافها المعروفة، إنما هي، كلها، وقفيات، بمقدساتها، وبجميع مبانيها، وعقاراتها»[1].

ماذا يعني وقف المكان؟

معنى الوقف لغةً: الوقف مصدر للفعل وَقَفَ، بمعنى حبس.

وشرعًا: الوقف هو حبس العين المملوكة، ملكًا تامًّا، عقارًا أو منقولًا، والتصدق بمنفعتها على ذوي القربى، أو غيرهم.

الوقف في الإسلام نوعٌ من البر، والإحسان، وكانت عمليات الوقف شائعة في عهد الرسول ﷺ، والخلفاء الراشدين، واستمرت على امتداد مختلف العصور الإسلامية[2].

أنواع الوقف: هناك نوعان من الوقف، الوقف الخيري: وهو ما خصص ريعه، ابتداء، لصرفه على جهة من جهات البر، كالوقف على المساجد، والمدارس، والمستشفيات، والملاجئ ... إلخ.

الوقف الذُّري: وهو ما خصص ريعه للواقف نفسه، أو لغيره من الأشخاص، الذين يحددهم، سواءً اسمًا، أو وصفًا.

أركان الوقف: الواقف، الوقف، الموقوف عليه.

شروط الوقف: لا يجوز بيع الوقف، عقارًا أو منقولًا، إلا بمصوِّغ شرعي. وعلى المتولي الشرعي للوقف المحافظة على أعيان الوقف، ومنع التعدي عليه، والعمل على رفع الاعتداء عند حدوثه، فضلًا على العمل على إصلاح الوقف، وترميمه، وغير ذلك من الواجبات التي تكفل استمرار الوقف، وتأديته لوظيفته[٣].

يجب أن تكون هناك إدارة للوقف، تقوم على خدمته، ورعايته، تتكون من ناظر للوقف، ومتولي الوقف، ثم الجابي.

الأوقاف الإسلامية (العهدة العمرية)

اتسم العصر الإسلامي، منذ بداية القرن السابع الميلادي، (الأول الهجري)، بالفتوحات الإسلامية للبلاد المجاورة، وكان للقدس نصيب من ذلك، فدخلت القدس، وما حولها من مدن، مرحلة جديدة، ومهمة من تاريخها. في عهد الخلافة الإسلامية، بعد معركة اليرموك، عام ١٣ هجرية، ٦٣٣ ميلادية، في عهد الخليفة الثاني، عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، وبقيت فلسطين، والقدس، تحت ظل الخلافة الإسلامية، حتى آخر عام ١٩١٧م، مع اختلاف لمركز الخلافة، فتارة يكون الخليفة أمويًا، وتارة ثانية عباسيًا، وثالثة عثمانيًا[٤].

ظلت القدس هدفًا مهمًا للدولة الإسلامية، منذ بداية الخلافة الإسلامية، فأرسل أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) جيشًا، بقيادة أسامة بن زيد، لفتح بلاد الشام، محمَّلًا بنصائح مهمة «لا تخونوا، ولا تغدروا، ولاتغلوا، ولا تمثِّلوا، ولا تقتلوا طفلًا، ولا شيخًا كبيرًا، ولا امرأة، ولا تعقروا نخلًا، ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاةً، ولا بقرةً، ولا بعيرًا، إلا لمأكلة. وسوف تمرون بأقوام فرغوا أنفسهم في الصوامع، فدعهوهم وما فرغوا أنفسهم له». وقد تم تجهيز أربعة جيوش، لفتح بلاد الشام، كان أحدهم بقيادة عمرو بن العاص، خصص لفتح فلسطين، ونجح ابن العاص في فتح معظم أرض فلسطين. وحين تولى عمر بن الخطاب الخلافة، بعد وفاة الصديق، عام ١٣ هـ، أكمل ابن الخطاب مسيرة الفتح بإرسال جيش بقيادة أبى عبيدة بن الجراح، مع سبعة من خيرة القادة للزحف إلى القدس، وفتحها. ودارت معركة، استمرت عشرة أيام، بين الجيش الإسلامي، وجيش الروم. انتصر فيها الجيش الإسلامي. ودام الحصار للروم، أربعة أشهر، استسلموا بعدها، بشرط تسليم المدينة للخليفة نفسه، ووافقهم أبو عبيدة، واستمرت الهدنة، حتى جاء عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، واستقر في جبل الزيتون، ثم رحل إلى القدس، عام ٦٣٨م، وتسلم مفاتيحها، من البطريرك صفرينوس، ثم زار كنيسة القيامة، وطلب البطريرك صفرينوس من عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، عندما حان وقت الصلاة، أن يصلي الخليفة في الكنيسة، فاعتذر عمر، حفاظًا على المقدسات المسيحية، كي لا تكون صلاته في الكنيسة سُنَّة يستن بها من يأتي بعده، واختار مكانًا آخر، ليصلي فيه[٥].

معروف أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، أعطى البطريرك صفرينوس «العهدة العمرية»، التي جاء فيها:

«هذا أمانٌ لأنفسهم، وأموالهم، وكنائسهم، وصلبانهم، أنه لا تسكن كنائسهم، ولا تهدم، ولا ينتقص منها .. ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم. ولا يسكن إيلياء أحد من اليهود»[٦].

كما تضمنت «العهدة»،أيضا، أن على أهل إيلياء أن يُخرجوا من المدينة الروم، واللصوص، «فمن خرج منهم، فهو آمن على نفسه، وماله، حتى يبلغوا مأمنهم، ومن كان فيها من أهل الأرض (وتعني بأهل الأرض الفلاحين أصحاب الأرض الأصليين)، فمن شاء منهم قعد، وعليه ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن شاء سار مع الروم، ومن رجع إلى أهله، فإنه لا يؤخذ منهم شيء من الجزية، حتى يحصدوا أحصادهم».

لقد فرقت «العهدة» بين طائفتين: الروم، وهم حكام غرباء، عليهم أن يخرجوا من البلاد، وبين أهل البلاد الأصليين، النصارى، الذين لهم حق البقاء في بلادهم، يتمتعون بالحرية الدينية، ضامنين سلامة أموالهم، وأرواحهم، ودور عبادتهم. وتعد هذه «العهدة» بمثابة نواة للاستقلال الطائفي الذى ينم عن سماحة الإسلام مع «أهل الكتاب»[٧].

توجه عمر (رضي الله عنه)، بعد ذلك، إلى المكان الذى تقع فيه الصخرة المشرَّفة، التي انطلق منها معراج الرسول ﷺ، وكان قد تجمعت عليها القاذورات، فأخذ عمر ينظفها بنفسه هو ومن معه من الصحابة، ثم أمر ببناء أول مسجد في الإسلام في مدينة القدس.

مكث عمر (رضي الله عنه)، عدة أيام، في بيت المقدس، لبحث شؤونها، ثم غادر إلى المدينة المنوَّرة، وبعد أن خطب في الناس عيَّن يزيد بن سفيان عاملًا على إدارة مدينة القدس، تحت إمارة أبي عبيدة، وعيَّن سلامة بن قيصر إماما للصلاة، وعلقمة بن مجزر مشرفًا على شؤونها العسكرية[٨].

ظلت فلسطين تحت الحكم الإسلامي حتى آلت الخلافة إلى معاوية بن أبي سفيان بعد معركة صفين، على النحو المعروف، وذهب إلى بيت المقدس، ليعلن خلافته من هناك (عام ٤٠ هـ - ٦٦١ م). وكان من أهم ما قام به الأمويون بناء الحرم القدسى الشريف، الذى يتألف من المسجد الأقصى، ومسجد الصخرة، وما بينهما، وحولهما من منشآت، على مساحة ١٤٠٩٠٠ متر مربع. وقد بناها عبد الملك بن مروان، عام ٦٦هـ - ٦٨٥م، وأوقف على نفقاتها خراج مصر لسبع سنوات متصلة. وقد اكتمل بناؤه، في عام ٧٠هـ - ٦٩١ م.

لقد ازدهرت القدس، في عهد الخليفة عبدالملك بن مروان، وعهد ابنه، الوليد بن عبد الملك[٩].

استمر إعمار الحرم القدسي، خلال مراحل التاريخ الإسلامي، سواء أيام العباسيين، أو الفاطميين، أو المماليك. وجاء الإعمار على شكل أعمال بناء، وتوسيع لمساجد الحرم، أو ترميمها، وأحيانًا وقف مبان، وسبل لزائري القدس، للصلاة، والزيارة[١٠].

يشتمل الحرم المقدسي على أربعة حوائط، شمالي، وجنوبي، وشرقي، وغربي، والصخرة المشرَّفة، وقبة الصخرة، المسجد (الجامع) الأقصى المسجد، قباب المسجد الأقصى، مآذن المسجد الأقصى. فضلًا على أروقة المسجد الأقصى.

وسبل الحرم، وهي سبيل قايتباي، وسبيل شعلان، سبيل بابا الحبس، وسبيل البديري، وسبيل قاسم باشا، وسبيل السلطان سليمان[١١].

شملت العقارات المقدسية الموقوفة على الحرم الآتي: دار الأيتام الإسلامية، تكية خاصكي سلطان، كلية روضة المعارف، المدرسه البكرية، حمام الشفا، دكاكين على مقربة منه، في سوق القطائين، دار حبس الرباط، دار حبس الدم.

المصلى المرواني: يقع في الجهة الجنوبية الشرقية من المسجد الأقصى المبارك، وكان يطلق عليه، قديمًا، التسوية الشرقية من المسجد الأقصى. يتكون من (١٦) رواقًا، تبلغ مساحتها (٢٧٧٥) مترًا مربعًا، أي ما يقارب (٤) دونمات، استعمل فرض الرسول ﷺ مصلى للأنبياء جميعًا، ضمن المسجد الأقصى المبارك. وللتسوية مداخل عديدة، منها مدخل من الجهة الجنوبية، وخمسة مداخل من الجهة الشمالية، استخدمه معاوية، كمصلى، ومكان للتدريس، وخصص في زمن عبد الملك بن مروان كمدرسة فقهية متكاملة، ومن هنا أُطلق عليه اسم المصلى المرواني[١٢].

ظلت القدس، طوال فترة الحكم الإسلامي، مزدهرة، ومنارة علمية، ودينية في آن، حتى حملة الفرنجة الأولى (عام ١٠٩٩م-٤٩٢هـ) وفيها تمكن الفرنجة من احتلال المدينة المقدسة، بعد قتال امتد أسبوعين، قتل خلاله الفرنجة، داخل المسجد الأقصى، ما يزيد على السبعين ألفًا، كثير منهم من أئمة المسلمين، وعلمائهم، وعبَّادهم، حيث قام الفرنجة بمحاصرة المسلمين، في الحرم الشريف، وأعطوهم مهلة ثلاثة أيام، للخروج من المدينة، ومن يتأخر فسيقتلونه، وأما من كان في المدينة من اليهود، فقد جمعهم الفرنجة في الكنيسة، وأحرقوها عليهم. وأبقوا على العرب والنصارى، لكن بدون سيادة دينية، حيث ألغوا البطريركية الأرثوذكسية، وأقاموا بدلًا منها أخرى لاتينية [١٣].

استمر احتلال الفرنجة للقدس لمدة ١٩٢ عامًا. انتهت حين حررها صلاح الدين الأيوبي، بعد انتصاره في موقعة حطين، ودخل مدينة القدس في ذكرى الإسراء والمعراج، يوم ٢٧ رجب ٥٨٣هـ، ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١١٨٧م. وقد كان صلاح الدين نموذجًا للفاتح المسلم، على غرار عمر بن الخطاب، حيث أعطى الأمان للمعتدين من الفرنجة، على أنفسهم، وأموالهم، حتى بلغوا الساحل. ثم قام صلاح الدين بتعمير بيت المقدس من جديد، وأمر بعودة كل أبناء القدس إليها[١٤].

وقفية صلاح الدين الأيوبي

تعد من أهم إنجازات صلاح الدين الأيوبي وقفيته التي عرفت، فيما بعد، باسمه، وقد تمت صياغة هذه الوقفية في ١٧ رمضان سنة ٥٩٠ هجرية، وبأمر من صلاح الدين الأيوبي، وبحضور قاضي القضاة، آنذاك[١٥].

نصت «وقفية صلاح الدين» على الأملاك الفلسطينية الآتية:

«جميع الدار المعروفة بدار البطرك في القدس، وما يليها، بما في ذلك الربع المجاور، وهو طاحونة، تعرف بعصفور، وفرن، ودير، يعرف بالحديد، وقبو كبير بإصطبل البطرك، ودار شمالي الإصطبل، وتشمل أقباء تحتائية بالحمام المعروفة بالبطرك، والقبو، والحوانيت المجاورة، البركة المعروفة بالبطرك، والربع الملاصق لها، البركة المعروفة بهاملا بظاهر القدس، والقناة التي يجري فيها الماء في هذه البركة الجوانية، المعروفة بالبطرك، أرض الحمورة العليا، الجورة السفلى، المعروفة بالإسبتارء البقعة، قطعة أرض، تعرف باسم حرج أشبكم، وقطعة أرض، تعرف باسم راس الحنوص. وتضمنت وقفية صلاح الدين «تحذيرًا من ألا يدخل على هذه الممتلكات أي وجه من وجوه التمليكات، أو يزيلها

عن تحبسها سبب من أسباب الانتقالات، ولا يقدح فيها تقادم الأعوام والدهور، محفوظة على شروطها، لا تغيير، ولا تبديل، ولا يلحقها نسخ، ولا تحويل، أبدًا، ما دامت السماوات والأرض، إلى أن يرث الله الأرض وما عليها»[١٦].

كما حددت الوقفية دار البطريرك «سكنا للزائرين، الآتين إليها من سائر دول العالم، ولا يسكن في هذه الدار إلا بمقدار حاجته. وليس لأحد إخراجه منها»[١٧].

الجدير بالذكر أن وقفية صلاح الدين الأيوبي تعد أساسا لجميع الأوقاف الإسلامية، التي تلت في القدس وفلسطين. وتوجد هذه الوقفية بالمحكمة الشرعية بالقدس[١٨].

نهج المماليك طريق الأيوبيين، في سماحتهم مع «أهل الكتاب»، نصارى ويهودًا، وعاش اليهود، في العصر المملوكي، في حارة لهم، في بيت المقدس، شأنهم في المدن العربية الأخرى، إلى أن وصل الحكم العثماني.

ثمة أوقاف مقدسية عدة من بعض الأفراد، أو أوقاف شخصية، لأقاربهم، وذويهم، منها وقف أفضل الدين محمد بن عمران الحنفي الغزي، قاضي القدس، وزوج شقيقة قاضي القضاة، مجير الدين عبد الرحيم العلمي، والعين الموقوفة، هي دار سكن، وجهات الوقف على ابن الواقف، ثم زوجته، ثم على ذُرية الموقوف عليه، ثم فقراء المسلمين. ويعد هذا الوقف من نوع ذُري، ويقع هذا الوقف في حارة باب الحديد، الملاصق للمسجد الأقصى المبارك، من جهة الغرب، شمالي باب الحديد. وقد كان هذا الوقف، عام ٦٩٣ هـ / ١٢٩٣م[١٩].

في ٦٩٦ هـ / ١٢٩٦م، وقف الأمير علم الدين عبد الله الدويدار مدرسة الدويدارية، وقرى، وعقارات أخرى، والجهة الموقوف لها المدرسة (الخانقاه) الدويدارية شمالي المسجد الأقصى المبارك. ونوع الوقف خيري، وجاء في حجة الوقف أنه أوقفها ابتغاء وجه الله تعالى، على ثلاثين نفرًا، طوال العام، ولضيافة من يرد إليها من الصوفية، والمتصوفة، مدة عشرة أيام. «ووقف عليه قرية بيرنبالا من القدس الشريف، وقرية مجلا في أريحا، وفرن، وطاحون، وعلوهما بالقدس، ودار، ومصبنة، وستة حوانيت، ووراقة بنابلس، وثلاثة بساتين، وثلاثة حوانيت، وأربع طواحين ببيسان، ووقف هذه الخانقاه، وعلى تدريس مذهب الشافعي، وعلى سامع الحديث النبوي، وقارئ يقرأ عليه، وعلى عشر نفر يسمعون الحديث، ونفر يتلون كتاب الله، كل يوم ختمة، وعلى مادح ينشد مدح النبي، ذلك بالجامع الأقصى»[٢٠].

في عام ٨٣٦٠ هـ / ١٤٣٢م، أوقف نائب السلطنة، بابلسيتن، وقيسارية، الأخير محمد ناصر الدين محمد باش بن غرس الدين خليل بن دلغادر الملكي الأشرافي، والموقوف المدرسة الغادرية، الكائنة شمالي المسجد الأقصى المبارك، وخان الغادرية، وحوانيت. ونوع الوقف خيري[٢١].

في الأول من شهر رجب ٨٣٨هـ / ١٤٣٤م، أوقف ناظر الحرمين الشريفين، ونائب السلطنة مدرسة الحسنية، الكائنة في حارة باب الناظر، وقرى، وأراضي متنوعة، والجهة الموقوف إليها، نوع الوقف خيري، يصرف منه على من يعلِّم كتاب الله تعالى، والفقراء القاطنين في الخلاء، والأيتام، والمتصوفين، ومن الأماكن الموقوفة في هذه الوقفية «قرية دبوان، تابع قدس قرية أم طوبى؛ (٢)، تابع قدس، قريه عنب (٣)، تابع قدس تمامًا، قرية طيبة الاسم نصارى (٤)، تابع قدس، مزرعة مالحة الكبرى (٥) تابع قدس تمامًا، قرية عصيرة الشمالية (٦) تابع جبل شام درنابلوس»[٢٢].

الأوقاف في العصر العثماني

ضمت الدولة العثمانية بلاد الشام إليها، في عام ١٥١٦، بعد انتصار السلطان سليم على السلطان المملوكي قنصوة الغوري، في معركة مرج دابق، قرب حلب.

وأصبحت القدس جزءًا من ولاية دمشق، ذهب إليها السلطان سليم، فاستقبله علماء، ووجهاء القدس، وعندما تولى ابنه السلطان سليمان، عام ١٥٢٠هـ/ ١٥٦٠م، اهتم بالقدس، فرمم قبة الصخرة، وأعاد تبليط المسجد، كما رسم جدران الحرم الشريف، وأبوابه، وأنشأ عددًا من السبل، وأصبح يعرف بخادم الحرمين في القدس والخليل. كما قامت زوجته بزيارة القدس، وأوقفت أوقافًا عليها [٢٣].

أضاف العثمانيون إلى الأوقاف الكثيرة، التي وجدوها بفلسطين، أوقافًا جديدة، كما أنشأوا منشآت خيرية، ارتبطت بالأوقاف، لضمان استمرار الأوقاف، وكانت الأوقاف الخاصة بالحرمين أكثرها انتشارا في مناطق كثيرة في فلسطين، وبشكل خاص في القدس، واللد، والرملة، ونابلس [٢٤].

جدير بالذكر أن هناك بعض الأقطار العربية أوقف أهلها كثيرًا من أملاكهم لحساب أوقاف القدس، منها عائلات كثيرة تقيم في مصر، كذا فقد حظيت الأوقاف، في العهد العثماني، بعناية كبيرة من الدولة العثمانية. مما زاد من حجم الوقفيات، وتعدد أوجه الاستفادة منها، والإنفاق عليها. فمثلاً عدد الأوقاف في إستانبول، في الفترة من ١٤٥٣ـ١٥٥٣، بلغ ٢٥١٥ وقفية، علاوة على أوقاف السلاطين، والأمراء، المقامة في هذه الحقبة، مما أدى إلى تباين وجهات النظر بين الفقهاء حول الوضع القانوني للأوقاف الخاصة، مما أدى بالتالي إلى تباين في إدارة الدولة العثمانية للأوقاف، من منطقة إلى أخرى، ومن وقف لآخر، متأرجح بين الصعود والهبوط، متأثر بأوقات ضعف الدولة العثمانية وقوتها [٢٥].

أهم الأوقاف الشخصية أثناء الحكم العثماني

في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري، استقرت عشرات من العائلات الدمشقية في القدس، نتيجة الثورة العمرانية، التي قام بها السلطان سليمان القانوني، آنذاك، مما أدى إلى تضاعف عدد أهالي القدس ثلاث مرات في غضون سنوات قليلة [٢٦].

لقد تم تسجيل آلاف الوقفيات في سجلات المحاكم العثمانية، في بلاد الشام، ومن أهمها «وقف الدمشقي»، الذى أكدت كثير من الحجج أن وقف الدمشقي كان، في الأصل، وقفين منفصلين، لشخصين من أصل دمشقي، مقيمين في القدس، في أواخر القرن العاشر الهجري، حيث وقف كل منهما وقفًا مستقلًا، ولكن في عقارات مشتركة بينهما، ثم دمج الوقفان، فيما بعد، بسبب التزاوج بين الورثة. سجل الوقف الدمشقي باسم شهاب الدين أحمد بن الخواجة شمس الدمشقي، الشهير بابن الدمشقي، ومحمد الناصر كمال أدين، الشهير، أيضًا، بابن الدمشقي، ومكان وقفهما بالقدس الشريف، وخارجها. وذلك في عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م، ويشمل الوقف قطعة أرض في سلوان «جارية في وقف المدرسة الناصرية الصلاحية بظاهر القدس الشريف ... يحدها من القبلة أرض بيد محمد الدمشقي». «ودار تقع بحارة اليهود، تحت تصرف وارث المرحوم شمس الدين الدمشقي». وأوضحت الحجج أن العقارات الموقوفة

يوزع ريعها على المستحقين، كما تصف هذه العقارات بأنها «ثلاث دور، ودكانين، تقع في محلة اليهود، وقطعة أرض صغيرة، وحصة كبيرة من وادي حلوة في سلوان». وتناولت الحجج تعمير وترميم الوقف، طيلة العهد العثماني، وكان قاضي القدس الشريف يعيِّن على كل وقف شخصًا يتابع إجراءات التعمير، والتأجير، وتوزيع الريع على المستحقين، فضلًا على تعيين ناظر يتولى مراجعة تلك الإجراءات مع المتولي[٢٧].

بالإضافة إلى وقف الدمشقي، هناك أوقاف عدة لدمشقيين عاشوا في القدس، منها وقف عبد القادر الدمشقي، فضلًا على وقفيات عددية، كانت عقاراتها في دمشق، ولها مستحقون في القدس، منها ـ على سبيل المثال ـ وقف محمد شمس الدين النصاب الدمشقي، الكائن في مدينة دمشق، وعرف وقف النصاب بوقف الحصني، بعد أن تولى الإشراف عليه آل الحصني[٢٨].

الأوقاف في العصر الحديث

شهدت الأماكن المقدسة في فلسطين، مع بداية العصر الحديث والذى بدأ بتولية محمد علي الحكم في مصر (١٨٠٥م)، تحولات عدة، حيث أسس محمد علي، عبر ممثليه في أرض الشام، لتنظيم الحصول على ريع أوقاف القدس، وأصبحت القدس تابعة لمصر، فباتت تحصِّل مال وقف الحرمين، والسادات، لصالح مصر، كما كانت هناك مواقف يهودية مشينة، خاصة أولئك اليهود الآتين من الغرب، حيث لم يتوقفوا عن محاولة البحث عن استغلال الأوقاف الإسلامية، أو شراء مساحات من الأراضي، لتحويلها إلى ملكية يهودية، على حساب الأوقاف الإسلامية، فضلًا على تغيير معالم الأوقاف، التي استولوا عليها، وأقاموا عليها شعائرهم، خاصة في منطقة المغاربة، في الحرم الشريف. ففي ثلاثينيات القرن التاسع عشر، توالت الكتابات إلى محمد علي من شيخ المغاربة في القدس الشريف، بخصوص تبليط اليهود زقاق البراق، الكائن بحارة المغاربة، بقرب دور ووقف سيدي أبي مدين الغوث، قدس سرة، الملاصق لسور الحرم الشريف، وذلك بدون وجه حق[٢٩].

كما سعى اليهود، أيضًا، إلى بناء المعابد وترميم القديم منها، والتمكين من الأوقاف الإسلامية بالعمل المستمر، لترخيص الملاك، فكانوا يستولون على كل ما يريدون، ويقولون «نحن فرنج». حاول بعض المسلمين مواجهة الأفعال اليهودية العديدة، المستميتة للسيطرة على الأراضي والأوقاف في القدس، تحت حمايه بريطانية لهم، حيث أنشئ في مصر نظارة للوقف، وتم تعيين مدير عام مسؤول عن الأوقاف في مصر، وما لبث، بعد ذلك، أن تم دمج بنى الوقف في إدارة ونظام جديد، وأنشئ مجلس إسلامي أعلى، ليتولى أملاك المسلمين، وخاصة أوقافهم. ورغم ذلك فقد ظل اليهود يمدون نفوذهم على المناطق الإسلامية، وخاصة مناطق الوقف منها، ليثبتوا وجودهم، بعنف، أمام «حائط البراق»، مما أدى إلى تزايد أعمال العنف والقتل في المنطقة، بجوار الحائط الغربي من الحرم الشريف[٣٠].

لقد أدت الاعتداءات المتكررة من اليهود على القدس، ومحاولة بعض العرب والمسلمين الدفاع عن القدس، قانونيًا، أمام اللجنة الدولية التي بعثت بها «عصبة الأمم»، في عام ١٩٣٠، لبحث مسألة حقوق العرب في «حائط البراق»، استمعت اللجنة الدولية، المشكلة من سويسرا، وهولندا، والسويد، والمسماة «لجنة البراق»، إلى الطرفين، العرب واليهود، وبعض موظفي حكومة الانتداب البريطاني. وبعد اطلاع اللجنة على جميع البيانات، توصلت إلى أن ملكية «حائط البراق»، وحق التصرف فيه، وما يحيطه تعود للمسلمين، ولا يحق لليهود سوى المطالبة بزيارة

الحائط، فحسب. كما أكدت اللجنة على أن الساحة المجاورة للحائط هي ملك إسلامي، وتعتبر وقفًا للمسلمين، من قبل صلاح الدين، منذ عام ١١٩٣م، وأن حي المغاربة، ومبانيه، التي هدمتها جرافات الاحتلال، قد أنشئت في عام ١٣٢٠م، لخدمة الحجيج المغاربة، وأصبحت أملاك وقف، بعد أن أوقفها أبومدين لهذا الغرض[٣١].

يتضح من ذلك خطورة المشروع الصهيوني في القدس، الذي بدأ من وقت مبكر، ولايزال مستمرًّا، رغم كل قرارات «عصبة الأمم» و«الأمم المتحدة» من بعدها، وعلى مسمع ومرأى من العالم بأسره.

الوجود والأوقاف المسيحية في القدس

تعد كنيسة القيامة من أقدم الأماكن المقدسة المسيحية في القدس، وكذا كنيسة القديسة مريم، التي تم تشييدها بعد زيارة القديسة مريم المصرية إلى القدس عام ٣٨٢ م. استمر الوجود المسيحي في القدس بعد الفتح الإسلامي، حيث أكدت العهدة العمرية على الوجود القبطي في القدس، وضمنت الأمان لكل الطوائف المسيحية في المدينة المقدسة، واستمر بناء الكنائس والأديرة في القدس، دون أي عوائق[٣٢].

ومن الممتلكات الدينية للأقباط في القدس، الآن، ما يلي[٣٣]:

١ـ دير السلطان، وبه كنيستا الملاك، والحيوانات الأربعة.

٢ـ دير مارأنطونيوس، شمال شرق القيامة.

٣ـ دير مارجرجس، في حارة الموارنة.

٤ـ كنيسة السيدة العذراء، بجبل الزيتون.

٥ـ هيكل على جبل الزيتون.

٦ـ كنيسة باسم ماريوحنا، خارج كنيسة القيامة.

٧ـ كنيسة صغيرة، باسم الملاك ميخائيل، ملاصقة للقبر المقدس في الغرب.

كما ترتب على الوجود القبطي في القدس إنشاء بعض المؤسسات ذات الطابع المدني، من أشهرها المدرسة القبطية، وكلية الشهيدة دميانة للبنات. فضلًا على وجود جمعية خيرية اجتماعية، لرعاية الأقباط في القدس[٣٤].

الأوقاف المسيحية

حفلت الوثائق القبطية بالعديد من حجج الأوقاف المرصودة على القدس. والجدير بالذكر أن الوقف لم يكن حكرًا على الأماكن المقدسة في القدس من الأثرياء الأقباط فحسب، بل كانت معظم الأوقاف من أفراد الطبقة المتوسطة القبطية، فهناك عديد من الأوقاف القبطية تشتمل على عمارات صغيرة، أو جزء من عقار، بعضها موقوف لنفع الأبناء والذرية، على أن تؤول، فيما بعد، إلى الأماكن المقدسة في القدس، والبعض الآخر تم وقفه لصالح الأديرة القبطية في مصر، وفي حالة تعذر ذلك، تعود عائداتها إلى القدس. فضلا على أوقاف موقوفة، مباشرة، على القدس. وبصفه عامة توضع معظم الأوقاف القبطية تحت إشراف البابا القبطي في القاهرة، وينوب عنه المطران القبطي في القدس، ولكن في حالات نادرة وقف بعض الأقباط أوقافًا على الحرم القدسي بصفة عامة، دون تخصيص لدير، أو

كنيسة معينة، وفي هذه الحالة توضع هذه الأوقاف تحت إشراف ناظر أوقاف الحرم القدسي، وهو من المسلمين[٣٥].

منذ القرن التاسع عشر، تولى الأقباط بأنفسهم رعاية الأوقاف والممتلكات القبطية في القدس، ولا سيما مع تولي بعض الأقباط لوظائف إدارية في القدس[٣٦].

الانتداب البريطاني والأوقاف المسيحية

نظرًا لأهمية الأوقاف الأرثوذكسية في معركة التهويد، حيث تملك الأراضي والعقارات، وخصوصًا في المدينة القديمة، ولما تعرضت له البطريركية بالقدس من أزمات مالية، مما منح الفرصة لحكومة الانتداب للتدخل في أوائل ١٩٢١، فعين المندوب السامي لفلسطين السير هربرت صموئيل لجنة تحقيق لعمل الإجراءات اللازمة لتسوية الأزمة المالية في البطريركية. ثم عاود المندوب السامي تشكيل لجنة ثانية عام ١٩٢٥، للنظر في مدى احتياج الأنظمة السلطانية الصادرة في سنه ١٨٧٥ م، بشأن بطريركية الروم الأرثوذكسية، وأيضًا، ضمان حق دخول الطائفة الأرثوذكسية العربية في أخوية القبر المقدس، فضلًا على أمر إقالة مجالس البطريركية الأورشليمية الأرثوذكسية العربية والبطريركية.

لقد ظهر بوضوح عمق الخلافات بين المسيحيين العرب واليونان، وكانت قضية الأوقاف أهمها لارتباطها المباشر بمخطط التهويد والاستيطان[٣٧].

تقسيم فلسطين والأوقاف في القدس

«إني ذاهب إلى فلسطين لتنفيذ أوامر حكومتي لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين». هكذا قال أول مندوب سامي لبريطانيا على فلسطين، هربرت صموئيل، عندما فرض الانتداب البريطاني على فلسطين، عام ١٩٢٠، من قبل مجلس الحلفاء، وقبل اعتماده من قبل «عصبة الأمم»، بعد عامين. كان لقيام «دولة إسرائيل»، في ١٥ مايو/ آيار ١٩٤٨. أثر سلبي شديد على نظام الأوقاف المعمول به، في تلك الحقبة، سواء على مستوى المسؤولين، أو الموظفين، حيث أُغلق كثير من المساجد، وتعطلت الصلاة، وغيرها من الشعائر الدينية. وحدث اضطراب وضرر طال الكثير من الأنشطة الدينية، والعملية في القدس، فتعطَّل العمل في المناطق الإدارية، وغاب كثير من موظفي الدوائر، بما نتج عنه توقف نظام الأوقاف عن العمل، مما أصاب كثيرًا من مباني الأوقاف بأضرار جسيمة، نتيجة الإهمال، وعدم الصيانة، فضلًا على سيطرة سلطة الاحتلال على موارد الأوقاف، إما بأساليب إدارية ومالية، تم وضعها من قِبَل المحتل، أو بدمج إدارة الأوقاف، أو باستقطاب بعض المسؤولين عن الأوقاف[٣٨].

لقد سعت سلطة الاحتلال للسيطرة على الأوقاف في القدس بطرقٍ شتى، مثل سَنِّ القوانين الجائرة، أو باللجوء إلى العنف، ورغم ما واجهته سلطة المحتل من مقاومة من الشعب الفلسطيني فإنها لم تتوان عن السعى للسيطرة على الأوقاف، وساعدها على ذلك ما قررته اللجنة التي تم تشكيلها من الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين، في مايو/ آيار ١٩٤٧م، من تعامل مع مدينة القدس، بوصفها كيانًا منفصلًا، يخضع لنظام دولي خاص، تديره الأمم المتحدة. وجاء تعريف هذه اللجنة للأماكن المقدسة بأنها عبارة عن مجرد قوائم لهذه الأماكن، دون أن يسري عليها تطبيق أسس الوضع القائم، فغدا لا فرق بين هذه الأماكن المقدسة، وبين الأماكن العادية، من حيث الأهمية[٣٩].

لقد كان لوضع الأوقاف المسيحية شأن آخر أكثر سوءًا، حيث تم توقيع عقد إيجار طويل المدى[٣٩]، إبان النكبة، بين البطريرك يتموثيوس الأول، تخلى بموجبه عن مساحات واسعة من أراضي البطريركية في القدس الجديدة بما كان يعرف بأرض المصلّبة، أقام عليها الصهاينة عمارات الكنيست، ومقر رؤساء إسرائيل، وسكن رئيس الوزراء الإسرائيلي، ومقر وزارة التعليم، وسكن وزير المالية[٤٠].

من النكسة حتى أوسلو

إبان نكسة ١٩٦٧م، أصدرت «إسرائيل» قانون حماية الأماكن المقدسة الإسرائيلية، وبناء عليه أصبحت سلطة الاحتلال ترى في نفسها الحارسة الأمينة على الأماكن المقدسة في القدس القديمة، بالتعاون مع زعماء الطوائف الدينية الثلاث، وذلك رغم وضع الكيان الصهيوني غير القانوني، كمحتل![٤١].

فعندما سقطت مدينة القدس في يد الكيان الصهيوني، بعد معركته مع الجيش الأردني، استولى الكيان على مفاتيح القدس، ومنها مفتاح باب المغاربة، أحد أشهر الأبواب العتيقة، ولا يزال هذا المفتاح في حوزة سلطة الاحتلال، رغم إلحاح الأوقاف الاسلامية على ضرورة رده. ومن هذا اليوم، لم يسمح للأوقاف الفلسطينية بتجاوز هذا الباب، أو بإجراء أي ترميم له، أو لغيره من الممرات العتيقة، لحمايته من الانهيار، تحت وطأة حفريات سلطة الاحتلال المستمرة، والتي لا تنقطع[٤٢].

لقد اتخذت سلطة الاحتلال عدة إجراءات، قانونية وعملية، للقضاء على الأماكن المقدسة في القدس. حيث عمدت، بعد نكسة ١٩٦٧، إلى القضاء على التراث الإسلامي والمسيحي، فشرعت بحفريات غير قانونية، حول الحائطين، الغربي والجنوبي للحرم القدسي، والمسجد الأقصى، بذريعة التفتيش عن الهيكل المزعوم، مما أدى إلى تهديد ٣٠٠ عقار حضاري وسكني بالانهيار[٤٣].

في ٢١/ ٨/ ١٩٦٩م، أحرق أحد الصهاينة المسجد الأقصى، وقد أتى الحريق على منبر صلاح الدين، وأجزاء من الحرم القدسي.

أسهم القرار السياسي الصهيوني بنقل العاصمة إلى القدس في تحولها إلى مركز لبعض المجالات الإدارية، والتعليمية الصهيونية، وتعزز هذا المركز عبر اتساع مجال القدس الغربية، بإدراج ضواح يهودية، وقرى عربية مهجَّرة، وأراض خالية ضمن هذا المشروع التوسعي. بجعلها مدينة يهودية لا يوجد بها سوى أقلية من غير اليهود، لا تتجاوز ١٠٪ من السكان[٤٤].

قامت سلطات الاحتلال بإصدار عدة قوانين، وأنظمة، وأوامر لتكريس «القدس الموحَّدة»، كواقع جغرافي وسياسي، على النحو التالي:

ـ عدلت قانون القضاء والإدارة، بإدخال بعض فقرات جديدة على المادة ٢١ منه، حيث نصت على: «أن قانون القضاء والإدارة يسري على كل منطقة في (أرض إسرائيل)، تحددها الحكومة بموجب أمر».

ـ كما أدخلت إسرائيل تعديلات على المادة ٣ من قانون إدارة البلديات، نصَّت على أنه «يحق للوزير (أي وزير

الداخلية) بناءً على رأيه الخاص، دون إجراء تحقيق بموجب م ٨ توسيع حدود بلدية ما، بإعلان إدخال المنطقة المحددة بالأمر ١١/ أ، من قانون القضاء والإدارة العام ٥٧٠٨/ ١٩٤٨».

ـ كما نصّت الفقرة ٢: «حيثما وسّع الوزير منطقه بلدية ما، كما وصف سابقًا، فإن حقه أن يعين بأمر أعضاء إضافيين من سكان المنطقة المضمومة».

جديرٌ بالذكر أنه في اليوم التالي لإقرار تعديل قانون البلديات، في ٢٨/ ٦/ ١٩٦٧م، أصدر وزير الداخلية، حاييم عوش شاير، أمرًا إلى رئيس بلدية القدس المحتلة، تيدي كوليك، قضى بتوسيع منطقة بلدية القدس[٤٥].

في عام ١٩٧١ عبرت هيئة «اليونسكو» عن قلقها بشأن الحفاظ على المواقع المقدسة في المدينة القديمة. وتم عقد مؤتمر، في عام ١٩٧٢، بإشراف اليونسكو، تقرر فيه مطالبة «إسرائيل» بضرورة اتخاذ الإجراءات الضرورية للحفاظ الدقيق على العقارات والمباني الحضارية كافة. وأن تمتنع عن إجراء أية حفريات، تنقيبًا عن الآثار، وعن نقل المعالم الحضارية من أماكنها، وإجراء أي تغييرات تطمس سماتها، وطابعها التاريخي، خصوصًا الدينية المسيحية والإسلامية.

ولا تزال سلطة الاحتلال تتجاهل هذا القرار، كغيره من القرارات الدولية، وتصر على رفض كل المقترحات المتعلقة باستغلال مبانٍ، أو مواقع دينية معينة، عن سيادة أي دولة[٤٦].

في ٣٠/ ٧/ ١٩٨٠م، أقر الكنيست قانونًا حمل توقيع رئيس الدولة، آنذاك، إسحاق نافون، ورئيس حكومته، مناحم بيجن، ونص على أن «أورشليم الكاملة، الموحدة، هي عاصمة إسرائيل، ويكون فيها مقر رئيس الدولة، والكنيست، والحكومة، والمحكمة العليا». وتنفيذًا لسياسة توحيد شطري القدس، عمدت سلطات الاحتلال إلى جعل ضم القدس الشرقية واقعًا، يتعذر تجاوزه، فربطت أجزاء المدينة، ومحيطها، بشبكة البنية التحتية الإسرائيلية، مع إهمال متعمد للخدمات الخاصة بالمواطنين العرب هناك[٤٧].

نجح الاحتلال الصهيوني منذ نكسة ١٩٦٧م في الاستيلاء على مساحات إستراتيجية، من الأوقاف بالقدس، تم تحويلها، كلها، إلى مستوطنات، فصل بعضها بين القدس، وبين بيت لحم، حيث استغل الاحتلال بعض النفوس الضعيفة من الطوائف المسيحية، ومعهم بطريرك يوناني، في الاستيلاء على كثير من أملاك، وأوقاف الطائفة الأرثوذكسية العربية، ببيعها لجمعيات صهيونية، فتم توقيع عقد بيع ميدان عمر بن الخطاب في باب الخليل، الذي يضم ثلاثة فنادق تاريخية، وعشرات المحال التجارية، متورطًا فيه بطريرك الروم الأرثوذكس، البطريرك أرينيوس الأول، مقابل ١٣٠ مليون دولار، فضلًا على تأجير ٣٢ دونما من أراضي البطريركية، في محيط مسجد بلال بن رباح، عند مدخل مدينة بيت لحم لألف عام! لقد ساد الاستنكار، والغضب أوساط الطائفة الأرثوذكسية في القدس، وتزايدت المطالبات بتنحية البطريرك أرينيوس، وتقديمه للمحاكمة، ووصف الأب الأرشمنديت عطا الله حنا ما حدث بأنه «مشهد مخزٍ من مشاهد الحالة التي وصلت إليها الكنيسة». أضاف عطا الله بأن «أرينيوس الأول يعد خادمًا للوكالة الصهيونية، التي مهمتها الأساسية شراء، أو سرقة الأراضي العربية، كحلقة من حلقات المشروع الصهيوني الاستيطاني».

تسببت تلك التصريحات للأب عطا الله للتحرش به، والاعتداء عليه جسديًا، من قبل أجهزة «الشاباك» الصهيونية،

كما تلقى تهديدات بالتصفية لمواقفه الوطنية، حين صرح بأن صفقة بيع ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية، في القدس الشرقية، لجماعات يهودية سوف تظل وصمة عار، تلاحق الذين قاموا بها، وخططوا لها[٤٨].

على الرغم من رفض أكثر من سبعين سفارة في تل أبيب الانتقال إلى القدس، فإن الاحتلال واصل عمليات التهويد للمدينة المقدسة، من الداخل، بالاستيلاء على الأوقاف وإحاطتها بسياج من المستعمرات الاستيطانية، حتى طرحت القضية في مؤتمر مدريد، خريف عام ١٩٩١[٤٩].

أوسلو والأوقاف

منذ توقيع «اتفاق أوسلو» (١٣/ ٩/ ١٩٩٣)، بدأت مرحلة جديدة، نجح فيها الكيان الصهيوني في تجميد مناقشة قضية القدس، وترحيلها إلى مفاوضات الوضع النهائي، التي كان مقررًا البدء فيها في مايو/ آيار ١٩٩٩. ولقد شهدت القدس أعلى مراحل التهويد، حين أصدر الكنيست، في نهاية عام ١٩٩٤، القانون الثالث، الذي حظر على منظمة التحرير أي عمل، أو نشاط في القدس الشرقية، مما أدى إلى اندلاع «هبَّة النفق»، عام ١٩٩٦، إثر قيام المتطرفين اليهود بحفر نفق بمحاذاة الجدار الغربي للمسجد الأقصى، وفتح بوابة للنفق تحت المدرسة العمرية، وهي عقار ووقف إسلامي، في الرواق الشمالي للمسجد الأقصى، ويبدأ هذا النفق من نهاية حائط البراق، وطوله ٤٧ مترًا، وعمقه حوالى ١٥ مترًا، ويستمر النفق حتى باب الغوانمة[٥٠].

قدمت بلدية القدس المحتلة، في عام ١٩٩٨، إلى حكومة نتنياهو مخططًا من حصيلة عمل هيئات وشخصيات متخصصة في التخطيط والاستيطان، قضى بتوسيع القدس للمرة الثالثة، بمقدار خمسة أضعاف مساحتها الحالية، ما اقتضى، في المقابل، تقليص الوجود العربي الفلسطيني في المدينة إلى النصف، ليصل إلى نحو ١٥٪، فقط من مجموع أهلها، وسكانها المقيمين الوافدين عليها، وغالبيتهم الساحقة من الصهاينة[٥١].

في سلسلة لا تنقطع من القوانين، والقرارات، التي دأبت سلطة الاحتلال على إصدارها، لتهويد، واغتصاب القدس، صدر في ٢٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٩ قرارٌ من الكنيست، وقضى بتشديد إجراءات إعادة أيٍّ من الأرض المغتصبة في القدس، حيث اشترط القرار موافقة ٦١ نائبًا، من أصل ١٢٠ (مجموع أعضاء الكنيست)، لإعادة أي أرض تمت السيطرة عليها، من قبل سلطة الاحتلال، مثل القدس الشرقية، على أن يعرض الأمر، بعد الموافقة، للاستفتاء الشعبي[٥٢].

انتفاضة الأقصى والاستقلال، والأوقاف

اندلعت «انتفاضة الأقصى والاستقلال» في ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠، كما هو معروف، إثر زيارة آرئيل شارون للحرم القدسي، ولقد شهدت تلك المرحلة أخطر عمليات التهويد للمدينة المقدسة، من أهمها حفر نفق القدس، وتوسيع بلدية القدس، مع استكمال إقامة المستعمرات الاستيطانية، وفي مقدمتها مستعمرة (أبو غنيم)، وقد توجت هذه المرحلة ببناء جدار الفصل العنصري، الذى يبتلع «القدس الكبرى»، بحدود بلديتها، ويدشن المزيد من المستعمرات، وإضافةً إلى تلك الإجراءات العملية، واصلت سلطة الاحتلال إجراءاتها القانونية. ففي ١٥ يوليو/ تموز ٢٠٠٣، صادق الكنيست على مشروع قرار، قدمته كتلة «الليكود»، قضى بأن أراضي الضفة الغربية، وقطاع غزة

ليست محتلة، من الناحية التاريخية، ولا حسب القانون الدولي، ولا وفقًا للاتفاقيات التي وقعت عليها إسرائيل». وهذا يعني السيادة الصهيونية المطلقة على القدس كلها، ورفض أي مفاوضات مستقبلية بخصوصها، مع إقامة ما ترغب فيه إسرائيل من مستوطنات في القدس[٥٣].

وصل الأمر أبعد من الاستيلاء على الأوقاف، بل إلى حد هدم بيت المقدس. يقول القيادي الإسلامي المعروف، الشيخ رائد صلاح: «لا شك أن ممارسات، وأقوال المؤسسة الإسرائيلية بمثابة ضوء أخضر للعنف، والإرهاب، حيث قامت بإصدار التوجيهات لكل هؤلاء اليهود الإرهابيين كي يواصلوا محاولاتهم، بشتى الطرق، لهدم المسجد الأقصى، وإن هذه المؤسسة هي التي أرخت الحبل على غاربه لبعض الإرهابيين اليهود لكي يواصلوا هدم المساجد، أو حرقها، أو جرف مئات المقابر، أو تدنيس البعض الآخر من المساجد، والكنائس». يضيف صلاح: «إنه خلال السنوات القليلة الماضية قام بعض المتطرفين اليهود بهدم مسجد الفرج، ومسجد الفلوجة، ومسجد وادي الحوارث، ومسجد صرفند، وأيضًا مسجد حسن بيك، ومسجد البحر، ومسجد الفاروق. علاوة على تدنيس مسجد البعثة، وكنيسة البعثة، وكنيسة معلول، وذلك على مرأى، ومسمع من المؤسسة السياسية الصهيونية، بل هي من قامت بتسجيل تلك الجرائم ضد مجهول»[٥٤].

لقد وضع خبراء بلدية القدس الصهاينة خطوطًا عريضة لصورة القدس، حتى عام ٢٠١٠، واقترحوا إقامة نحو (٥٢٢١٧) وحدة سكنية إضافية، في المدينة، وضم مساحات كبيرة من احتياطي الأراضي الموجودة شرقي المدينة. ونص المشروع على إنشاء عشرين إدارة يهودية، وتسع إدارات عربية، يكون لكل منها هيئة ممثلة، تتعاون مع البلدية في اتخاذ القرارات وتقديم الخدمات[٥٥].

في مخطط آخر لتوسيع القدس لعام ٢٠٢٠ يدور الحديث عن توسيع القدس، وضم مناطق وأحياء غير مدرجة، اليوم، في الحدود الإدارية، والبلدية للمدينة، بحيث تشمل ١٢ حيًا يهوديًا و٦ أحياء عربية، بما فيها أحياء المدينة القديمة[٥٦].

وبعد، فإن الشريعة الإسلامية لا تجيز بيع الوقف، ولا تحويله خلافًا لشروط الواقف، كما أن الوقف لا يسقط بتقادم الزمن، إلا إذا كان اغتصب، لأكثر من ثلاثة وثلاثين سنة، على الأقل، بدون ممانعة، أو انقطاع، وهو الأمر الذي لم يحدث للأوقاف في القدس، منذ بداية الاحتلال، وحتى الآن.

لذا فإن التمسك بالحقوق، والثوابت التاريخية في القدس، والمحافظة عليها واجبٌ لا يمكن التخلي عنه، أو التساهل فيه.

* * *

هوامش الفصل الرابع:

(١) د.مصطفى عبد الغني، **الأوقاف على القدس**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧، ص٧.

(٢) إبراهيم عبد الكريم، **حائط البراق/ الملكية الإسلامية والانتحال اليهودي**، ط١، منشورات القيادة الشعبية الإسلامية العالمية، ٢٠٠١، ص ١١.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ١١.

(٤) د. أحمد صدقي الدجاني، **تاريخ القدس منذ الفتح العربي**، موقع المركز الفلسطيني للإعلام.

(٥) **المرجع نفسه**.

(٦) **المرجع نفسه**.

(٧) **المرجع نفسه**.

(٨) **القدس بين الأسرلة والتهويد**، بيروت، سلسلة «معلومات»، شباط/ فبراير ٢٠٠٧، ص ٣٠.

(٩) موقع المركز الفلسطيني للإعلام، **تاريخ القدس منذ الفتح العربي (٢)**.

(١٠) عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٢.

(١١) **المرجع نفسه**، ص ٣٥.

(١٢) المرجع نفسه، ص ٣٦ـ٣٧.

(١٣) **موقع المركز الفسطيني للإعلام**، تاريخ القدس منذ الفتح العربي (٣).

(١٤) **المرجع نفسه**، (٣).

(١٥) **موقع مؤسسة فلسطين للثقافة**، وقفية صلاح الدين الأيوبي لآل الخالدي في القدس، ١١/ ٥/ ٢٠٠٧.

(١٦) القدس بين الأسرلة والتهويد، **مصدر سبق ذكره**، ٢٧ ، ٢٨.

(١٧) **المرجع نفسه**، ص ٢٨.

(١٨) موقع مؤسسة فلسطين للثقافة، **مرجع سبق ذكره**.

(١٩) **موقع مؤسسة فلسطين للثقافة**، نصوص وحجج لأوقاف مقدسية، ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٦.

(٢٠) **المرجع نفسه**.

(٢١) **المرجع نفسه**.

(٢٢) **المرجع نفسه**.

(٢٣) موقع المركز الفلسطيني للإعلام، تاريخ القدس (٣) **مصدر سبق ذكره**.

(٢٤) عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٦١.

(٢٦) بشير بركات، وقف الدمشقي في القدس، **موقع مؤسسة فلسطين للثقافة**، ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٨.

(٢٧) **المرجع نفسه**.

(٢٨) **المرجع نفسه.**

(٢٩) عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص١١٩ـ١٢٢.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٣١) د. أحمد يوسف القرعي، **دفاعًا عن القدس**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦، ص١٣ـ١٤.

(٣٢) د. محمد عفيفي، **الوجود القبطي في القدس حتى القرن العشرين**، أبحاث الندوة السادسة، هوية القدس العربية والإسلامية ٢ـ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٩٥، عمان، موقع المركز الفلسطيني للإعلام.

(٣٣) القدس بين الأسرلة والتهويد، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢٩.

(٣٤) عفيفي، المركز الفلسطيني للإعلام، **مصدر سبق ذكره.**

(٣٥) **المرجع نفسه.**

(٣٦) رؤوف أبو جابر، أزمة الأوقاف الأرثوذكسية في القدس، **موقع بانيت الإليكتروني**، ٣/ ٥/ ٢٠٠٨.

(٣٧) عفيفي، المركز الفلسطيني للإعلام، **مصدر سبق ذكره.**

(٣٨) عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**. ص ١٢٩ ـ١٣٠.

(٣٩) أبو جابر، موقع بانيت، **مرجع سبق ذكره** .

(٤٠) عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٠ ، ١٥٦.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص١٥٤.

(٤٢) **المصدر نفسه**، ١٥٤ ـ١٥٦.

(٤٣) **القدس بين الأسرلة والتهويد**، بيروت، سلسلة «معلومات»، شباط/ فبراير، ٢٠٠٧، (انظر: حسن السبع، **القدس التدويل والتهويد**، ص٢١٢).

(٤٤) إبراهيم عبد الكريم، المخططات الهيكلية الإسرائيلية لتهويد القدس، **شؤون عربية (القاهرة)**، يونيو/ حزيران، ٢٠٠٠، العدد ١٠٢، ص ١١١.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ١٢،١٣.

(٤٦) عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٦، ١٥٧.

(٤٧) عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**، ص ١١٤، ١١٥ .

(٤٨) عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٥ ، ٢٤١.

(٤٩) **المصدر نفسه**، ص ١٥٨.

(٥٠) **المصدر نفسه**، ص ١٥٨.

(٥١) عبد الكريم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٣.

(٥٢) عبد الغني، **مصدر سبق ذكره**، ١٦٠ ، ١٦١.

(٥٣) **المصدر نفسه**، ص ١٦٤، ١٦٥.

(٥٤) الشيخ رائد صلاح، اعتداءات المتطرفين على القدس، **الموقع الفلسطيني للإعلام** .

(٥٥) عبد الكريم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٤.

(٥٦) **المصدر نفسه**، ص ١٢٥.